



إعداد: أسرة البحوث المقارنة

# المقدمة

✘ أن السياسة الدوائية التي تتخذها الدولة في تعاملها مع القطاع الدوائي هي المحرك الأساسي

لنجاحها ونجاح سياستها العامة.

✘ وقد اتخذت جميع دول العالم سياسات رقابية فعالة علي هذا القطاع الحساس للحد من استغلال

شركات الأدوية لحاجة المريض و رفع سعر الدواء لتحقيق أعلى أرباح لها مع تهريبها وعدم رغبتها في دفع الضريبة المستحقة عليها.

✘ و قد رأى أنه من الضروري إعداد ورقة عمل موجزة لتوضيح بعض المعلومات الهامة في

القطاع الدوائي و التي تفيد المأمور الضريبي عند فحص شركات الأدوية سواء المحلية أو العالمية . وتهدف ورقة العمل الى إعداد كوادر ضريبية لها دراية بهذا القطاع و مؤهلة لفحص شركاته سواء عالمية أو محلية بصورة فنية و محترفة .





### معلومات هامة:

- \* كل دواء مباع بصورته النهائية يحتوي علي المادة الفعالة التي هي أساس الدواء.
- \* يجب أن التفرقة بين الشركات صاحبة اختراع الدواء و الشركات العامة التي يمنح لها صناعة الدواء نفسه بعد انتهاء مدة براءة الاختراع :

### Patent companies - فالشركات الدوائية صاحبة حق الاختراع

هي الشركات الدوائية التي تقوم باختراع المادة الفعالة للدواء من خلال البحث و التطوير و تقوم تلك الشركات بدورها باحتكار الأسواق احتكارا كاملا و تتحكم في سعر الدواء خلال مدة الاختراع وهي ١٥ سنة وبذلك تحقق أرباح طائلة ، و بعد انتهاء تلك المدة يتحول الدواء إلي دواء عام يتاح لشركات الأدوية الأخرى حق صناعته من خلال أخذ التصريح من الشركات المخترعة و بالتالي ينخفض سعر الدواء بحوالي ٧٥% - ٨٥% .

### Generic companies - أما الشركات الدوائية العامة

- فهي شركات دوائية تقوم بتصنيع الدواء بنفس المادة الفعالة للدواء بعد أخذ التصريح من الشركات المخترعة سواء بنفس المسمى الدوائي او باسم دوائي أخر يحتوي علي نفس المادة الفعالة . و هي شركات تحقق أيضا أرباح طائلة لعدم إنفاقها علي البحث و التطوير وتكلفة بداية نزول الدواء للسوق .
- ويؤخذ في الاعتبار أن الشركات المخترعة تتخذ جميع الاستراتيجيات اللازمة لاستمرار تحقيق أرباحها من خلال العمل علي مد براءة الاختراع إلي ما بعد ١٥ سنة و هذا النظام متبع في الولايات المتحدة الأمريكية , مع إلزام الشركات العامة التي تمنحها حق براءة الاختراع أن تقوم بصناعة الأدوية تحت إشرافها و هذا ما يسمى **Authorized generic** .



## النظرة الضريبية المتطورة لكيفية التعامل مع شركات القطاع الدوائي:

- يتزايد الإنفاق علي شركات الدوائية العالمية مثل شركة جالكسو سميث و فايزر وروش علي قطاع الأبحاث و التطوير بمبالغ هائلة لإنتاج الدواء المناسب لعلاج الأمراض و تحقق أرباح طائلة في صورة احتكار سعر الدواء المعالج لمدة ١٥ عاما ، وقد لجأت تلك الشركات المخترعة للدواء إلي استخدام جميع الاستراتيجيات لتحقيق أعلى أرباح و إيجاد جميع السبل للتهرب الضريبي و عدم سداد مستحققاتها الضريبية للدولة مستغلة الامتيازات التي تعطيها الدول لهذا القطاع الحساس .
- ولمواجهة أساليب التهرب الضريبي في هذا القطاع الدوائي اتخذت الدول الغربية جميع السبل لمكافحة ظاهرة التهرب من الضريبة لتلك الشركات. حيث تحقق تلك الشركات مليارات من الجنيهات من خلال التهرب الضريبي لفرعها علي مستوى دول العالم ، فعلي سبيل المثال تم ضبط العشرات من الشركات الدوائية التي تقوم ببيع المادة الفعالة لفرع الشركة التابعة لها بسعر أعلى من السعر السوقي بغرض التهرب الضريبي . حيث قامت شركة تورنت الهندية للأدوية ببيع المادة الفعالة **trimitizadine** للدواء **flavadon** بمبلغ ٥٢٥٤٦ دولار للكيلو للشركة الفرع في جمهورية مصر العربية بدلا من مبلغ ١١٠٠٠ دولار للكيلو ، كما قامت مصلحة الضرائب الأمريكية بضبط تهرب ضريبي لشركة جالكسو بحوالي ٣,٤ بليون دولار و قامت بسدادها المبلغ بأكمله لمصلحة الضرائب علي دواء واحد و هو الزانتاك بالمادة الفعالة ال **ranitidine** ، كما ضبطت مصلحة الضرائب حالة تهرب ضريبي لشركة روش للمنتجات الدوائية حيث قامت الشركة ببيع منتجاتها الدوائية لشركاتها التابعة بمبلغ مختلف عن سعر السوق و قامت بسداد ٨٩٣٢١٢٨ دولار لمصلحة الضرائب.



## مقترحات هامه عند فحص شركات القطاع الدوائى:

إن المشكلة أمام المأمور الفاحص هي كيفية فحص شركات القطاع الدوائى و التعامل معها خاصة الشركات صاحبة براءة اختراع الدواء . و بسبب عدم الدارية الكافية بأسس تسعير المعاملات بين الشركات المرتبطة من جانب الفاحصين تفقد الدولة الكثير من أموالها المستحقة من القطاع الدوائى ، لذا يجب الإهتمام بسياسات تسعير المعاملات من جانب الدول ، مع أتباع سياسة ضريبية جديدة معتمدة علي بناء كوادر بشرية متخصصة في تلك المعاملات. وبناء على ذلك يجب :

- ان يكون تسعير المعاملات بين شركات القطاع الدوائى من أولويات قطاع الفحص بمصلحة الضرائب المصرية للوصول إلي السعر المحايد بين تلك الشركات لتحصيل الضريبة المفقودة و التي قد تمثل جزء كبير من الإيرادات المستهدفة بل تفوق الحصيلة المستهدفة.
- التركيز على تدريب الفاحصين و توعيتهم بكيفية فحص هذه الشركات بصورة مهارية و محترفة.

إن إهتمام مصلحة الضرائب المصرية بقضية تسعير المعاملات بين الشركات المرتبطة لا يكلف المصلحة سوي تدريب الفاحصين و رفع أدايمهم حتى يتمكنوا من جباية مستحقات الدولة كامله لدى هذه الشركات ومواجهة أساليب التهرب الضريبى لها الأمر الذى سيؤدى لزيادة حصيلة المصلحة بدون فرض أي ضرائب أو عبء جديد علي المجتمع الضريبى .

